السنة الرابعة والعشرون / العدد 88/ شهر اذار/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر15 /1 /2025

https://doi.org/10.31272/ijes.v24i88.1465

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

Arcif = 0.375 ISSN ONLIN:2791-092X ISSN:1812-8742

Determinants of Labour Demand in Iraq for the Period (2004-2022)

تحليل محددات الطلب على العمل في العراق للمدة2004-2022

مريم صبري حنين- الباحثة
Mariam Sabri Hanin
Iariam.Sabri@uomustansiriyah.edu.iq

أ.د. فلاح خلف علي الربيعي- المشرف
Prof. Dr. Falah Khalaf Ali Al-Rubaie
faalah@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد -الجامعة المستنصرية

Abstract

The research aims to analyze the factors affecting labour demand in the Iraqi economy during the period (2004-2022). To achieve this goal, the research used the deductive approach by using theoretical literature to analyze and study labour demand and variables affecting labour demand in economic theory, while in the applied part, it was from an analytical aspect of labour market data in Iraq. The research reached a main conclusion that "the reason for maintaining labor demand is due to the weak operational flexibility of most sectors in the Iraqi economy, especially the oil and agricultural sectors and the manufacturing sector, which led to the concentration of most of the labor force in the organized and unorganized services sector, which is characterized by high operational flexibility compared to those sectors. "The study recommended the necessity of focusing employment policies on creating job opportunities for the unemployed and increasing employment levels by taking measures to encourage private sector activities in areas such as agriculture, industry, technology, services and informal sector activities to increase the level of demand for work in Iraq, provided that these policies are based on the results of scientific studies that have undertaken the task of measuring and identifying the factors affecting the demand for work and measuring the operational flexibility of production and service activities.

Keywords: labour demand Iraqi economy

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل العوامل التي تؤثر في الطلب على العمل في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2022). ولتحقيق هذا الهدف استخدم البحث المنهج الاستنباطي من خلال الاستعانة بالأدب النظري

لتحليل ودراسة الطلب على العمل والمتغيرات المؤثرة في الطلب العمل في النظرية الاقتصادية، اما في الجزء التطبيقي فتكون من جانب تحليلي لبيانات سوق العمل في العراق . وتوصل البحث الى استنتاج رئيسي مفاده " ان سبب الحفاض الطلب على العمل يعود ضعف المرونة التشغيلية لمعظم القطاعات في الاقتصاد العراقي وبخاصة القطاع النفطي والزراعي وقطاع الصناعة التحويلية مما أدى الى تركز معظم قوة العمل في قطاع الخدمات المنظم وغير المنظم الذي يتميز بمرونة تشغيلية مرتفعة مقارنة بتلك القطاعات".واوصى البحث بضرورة تركيز سياسات التشغيل على خلق فرص العمل للعاطلين، وزيادة مستويات التشغيل، من خلال اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتشجيع انشطة القطاع الخاص في مجالات مثل الزراعة والصناعة والتكنولوجيا والخدمات وانشطة القطاع غير المنظم لزيادة مستوى الطلب على العمل في العراق على ان ن تستند تلك السياسات على نتائج الدراسات العلمية، التي تولت مهمة قياس وتحديد العوامل المؤثرة على الطلب على العمل وقياس المرونة التشغيلية للأنشطة الإنتاجية والخدمية.

الكلمات الرئيسة: العمل الطلب الاقتصاد العراقي

المقدمة

حظي الطلب على العمل على المستويين النظري والتطبيقي باهتمام واسع من قبل العديد من الباحثين والحكومات باعتباره من المدخلات الرئيسة في عمليه انتاج السلع والخدمات في الاجلين القصير والطويل وشكل البحث عن فرص عمل جديدة تحديا كبيرا امام الحكومات والمؤسسات العاملة في سوق العمل في كل من القطاعين العام والخاص في ظل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والارتفاع الكبير في عدد السكان وتدهور الأداء الاقتصادي وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، كانتشار البطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة. وفي ظل تلك الظروف اصبح رفع مستوى التشغيل وتقليص البطالة من خلال زيادة الطلب على العمل هدفا رئيسيا من اهداف الاستقرار الاقتصادي، وعنصرا هاما تركز عليه الخطط الاقتصادية . وبهدف توضيح اهمية هذا الموضوع نظريا وتطبيقيا ركزت هذه الدراسة على دراسة العوامل التي تؤثر في الطلب على العمل في النظرية الاقتصادية، اما في الجانب التطبيقي فحاولت ان تقدم تحليل شامل لسوق العمل وللطلب على العمل في العراق مع التركيز على دراسة العوامل التي تؤثر في الطلب على العمل.بهدف تقديم تصور واقعي نظري وتطبيقي عن حجم الطلب على العمل في العراق يمكن الاستفادة منه عن وضع خلال الخطط التنموية.

مشكلة البحث: تعود مشكلة البحث الى التوجه الريعي بعد عام 2003 الذي ادى الى ضعف المرونة التشغيلية للأنشطة الانتاجية وتركز معظم القوى العاملة في قطاع الخدمات، فقد ادى الاعتماد المتزايد على القطاع النفطي الى حدوث تراجع كبير في مستويات الطلب على العمل في الاقتصاد العراقي نتيجة التدهور في الانشطة الإنتاجية وبخاصة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية مما أدى الى تركز أكثر قوى العمل في قطاع الخدمات المنظم وغير المنظم.

فرضية البحث: يتأثر الطلب على العمل في العراق بعدد من العوامل من اهمها معدل التضخم، الانفاق الاستثماري، مستوى إنتاجية عنصر العمل، معدل الأجور، ومستوى العجز في الموازنة العامة، والعجز في الميزان التجاري وسعر الصرف.

أهمية البحث: يمكن ان يسهم هذا البحث في وضع استراتيجيات تهدف إلى تعزيز الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين استغلال الموارد البشرية. كما يساعد في دراسة ديناميكيات سوق العمل في العراق، بما في ذلك الفجوة بين العرض والطلب على الوظائف.

أهداف البحث: يهدف البحث الى:1.دراسة سوق العمل والعوامل التي تؤثر في الطلب على العمل في النظرية الاقتصادية. 2. تحليل سوق العمل والطلب على العمل في العراق مع التركيز على دراسة العوامل التي تؤثر فيه خلال المدة (2004-2022).

منهجية البحث: لتحقيق هدف البحث استخدم البحث المنهج الاستنباطي من خلال الاستعانة بالأدب النظري لتحليل ودراسة الطلب على العمل والمتغيرات المؤثرة في الطلب العمل في النظرية الاقتصادية، اما في الجزء التطبيقي فتكون من جانب تحليلي لبيانات سوق العمل في العراق

البعد الزماني والمكاني: اقتصاد العراق يمثل البعد المكاني أما البعد الزماني فهو المدة (2004-2022)

المحور الاول: الإطار النظري للطلب على العمل

اولا –الطلب على العمل: يتكون الطلب على العمل ، من طلب المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، اذ يتخذ المسؤولون في تلك المؤسسات قراراتهم عن طريق مقارنة تكلفة ساعة العمل الإضافية (الأجر الفعلي مع العائد الذي يحققونه من فائض الإنتاج، والذي يتم التعبير عنه بالقيمة الناتجة عن هذه الساعة الإضافية من العمل . (تلون ،2019،ص203)

1-قانون الطلب على العمل : ينص قانون الطلب على العمل على أنه بافتراض ثبات العوامل الأخرى فإن العلاقة بين كمية العمل المطلوبة ومعدل الأجر الحقيقي عكسية بمعنى أنه كلما ارتفع الأجر كلما انخفضت الكمية المطلوبة من عنصر العمل والعكس صحيح، أي أنه كلما انخفض الأجر الحقيقي كلما زادت الكمية المطلوبة من عنصر العمل. DL = f (W) الطلب على العمل=dl الاجور=w (المنيف،2021،ص392)

2-خصائص منحى الطلب على العمل : أن منحنى الطلب على العمل ينحدر من الأعلى إلى أسفل أي سالب الميل؛ لكون الطلب على العمل دالة في أجور العمال. وان درجة مرونة منحى الطلب على العمل تعكس مقدار استجابته للتغير في الأجور؛ فمن المسلم به أن الطلب على العمل ينخفض في حالة ارتفاع الأجور ، إلا أن هذا الانخفاض يكون في بعض الحالات أكثر من حالات أخرى ؛ وهذه المرونة تحتل أهمية بالغة في الاعتماد عليها عند صناعة السياسات.(الافندي،2012:ص395)

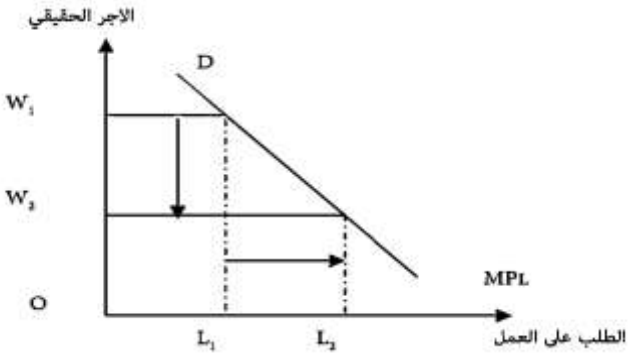

3- الطلب على العمل في الأمد القصير: يشير إلى مقدار العمل الذي تحتاجه الشركات في مدة زمنية محدودة، أقل من سنة واحدة ، ومن اهم ما يميز تحليل الطلب على العمل في المدى القصير هو ثبات كل من دالة الانتاج و رأس مال المؤسسة بحيث يكونان غير قابلين للتغيير، أي يكون أمام المؤسسة إمكانية تغيير عدد الوحدات من السلعة التي تنتجها بتغيير عنصر إنتاجي واحد فقط وهو عدد العمال الذين تستأجرهم في العملية الإنتاجية، (القريشي،2007:ص36) ويتميز هذا النوع من الطلب بعدة خصائص وعوامل تؤثر فيه:

ثانيا- خصائص الطلب على العمل في الأمد القصير [حسين، 2023،ص65-88]

المرونة: الطلب على العمل في الأمد القصير يكون أكثر مرونة واكثر تفاعلًا مع التغيرات في الإنتاج، حيث يمكن للشركات أن تتأقلم بشكل سريع مع التغيرات في الطلب على منتجاتها أو خدماتها.

وظائف العمل المؤقتة: في اوقات الذروة أو عند زيادة الطلب المفاجئ، قد تلجأ المنشآت إلى توظيف عمالة مؤقتة أو إضافية لتلبية احتياجات الإنتاج المؤقتة.

عدم استقرار الطلب: يمكن أن تتقلب احتياجات المنشآت و المؤسسات من العمل في الأمد القصير بناءً على عوامل موسمية، أحداث اقتصادية طارئة ، أو حتى أزمات صحية مثل جائحة كوفيد-19.

ويتأثر الطلب على العمل في الأمد القصير بعدة عوامل (عفان:2018:ص325-358)
حالة الاقتصاد: تؤثر معدلات النمو الاقتصادي والانكماش بسرعة على حجم الطلب على القوى العاملة. في فترات الركود، قد يحدث تسريح للعمال أو قد تنخفض فرص العمل.
تغيرات في الطلب على المنتجات: يمكن أن يؤثر الطلب المتغير على السلع والخدمات بشكل صريح على الطلب على العمل في المنشأة، على سبيل المثال، إذا زاد الطلب على منتج محدد، فإن الشركات قد تحتاج لتوظيف مزيد من العمال.
التغيرات في أسعار المواد الخام: انخفاض أو ارتفاع تكلفة المواد الخام، يمكن أن يؤدي إلى تغيير في مستويات الإنتاج وبالتالي الطلب على العمل.
تأثيرات السياسات الحكومية: أي تغييرات في السياسات الحكومية مثل التشريعات، الضرائب، أو تدابير الحماية الاجتماعية يمكن أن تؤثر على القرارات المرتبطة بالتوظيف.
من المهم أن المنشآت تكون مرنة وذات قدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في الطلب على العمل لتحقيق الأرباح في الأمد القصير. وتعظيم الأرباح يستلزم المساواة بين الإيراد الحدي والكلفة الحدية ، وأن منحنى الطلب على العمل في المدى القصير يتطابق مع الجزء السالب من منحنى الإنتاجية الحدية للعامل. (القريشي،2007:ص36)
منحنى الانتاجية:هو التغير في الإنتاج الكلي الناتج عن تغير في العنصر الإنتاجي المتغير العمل في هذه الحالة) فإذا ازداد العمل المستخدم عاملا واحدا فإن الإنتاج الحدي يظهر الإضافة إلى الإنتاج نتيجة زيادة العمل. (المنيف،2021:ص223)
ثالثا- الطلب على العمل في الامد الطويل، يشير الطلب على العمل في الامد الطويل الى الوقت الذي تحتاجه المنشأة للتكيف مع المتغيرات والظروف الاقتصادية الشائعة ،وليس بالإمكان تحديد هذا المدى بفترة زمنية محددة. فقد يقصر أو يطول حسب المعطيات على أرض الواقع . ويعتمد الاقتصاديون عادة معايير محددة للفترات الزمنية، بحجة أن المؤسسة لا تستطيع تغيير حجم الموارد الإنتاجية على المدى القصير، باستثناء القوى العاملة التي يمكن أن تتغير بناء على الظروف السائدة، في حين أن المؤسسة لا تستطيع تغيير رأس المال. خلال هذه الفترة. وعلى المدى الطويل، تكون المؤسسة قادرة على تحويل القوى العاملة ورأس المال (بني هاني،2014:ص52) .ويتميز الطلب على عنصر العمل بأهميته في الأمد البعيد لأسباب متعددة. فما دام العرض من عنصر العمل في مهنة أو صناعة أو منطقة ما ليس مرناً تماماً في الأمد البعيد، فإن طبيعة الطلب على عنصر العمل في هذا القطاع الفرعي تتفاعل مع شكل دالة العرض لتحديد مستوى الأجور. وكما هي الحال في سوق السلع، فإن الطلب في سوق عنصر العمل يشكل عاملاً أساسياً في تحديد سعر ما يتم تبادله (Layard&Ashenfelter,1986:p430). ويتأثر الطلب على العمل الأمد الطويل بعدة عوامل، مثل مرونة الدخل، وسعر الصرف الحقيقي. في الأجل الطويل، اجور العمال من المحتمل أن تتجاوز مرو نات الطلب على العمل مرو نات المتغيرات الأخرى، مما يعني أن التغيرات في الاقتصاد ككل من الممكن أن تؤدي إلى تغييرات أكبر في الطلب على العمل مقارنةً بالتغيرات على المدى القصير. وبقدر تعلق الامر بتأثير الاجور على الطلب على العمل في الأمد الطويل:(القريشي،2007:ص39) .
اذ تؤثر الأجور على القوى العاملة عن طريق تأثيرات الإنتاج أو وفورات الحجم . بالنسبة لمؤسسة تسعى إلى تضخيم أرباحها فإن الإيرادات الحدية لآخر وحدة منتجة تساوي الكلفة الحدية للإنتاج، وزيادة الأجور ستؤدي إلى ارتفاع التكاليف الحدية بما يتجاوز الإيرادات الحدية للمصنع عند مستوى توازنه السابق. سيتوصل المصنع بعد ذلك بعض الخسائر في آخر الوحدات المنتجة ويمكنه زيادة الأرباح عن طريق تقليل المستويات الإنتاجية. ويؤدي عادة إلى انخفاض في كمية رأس المال والقوى العاملة التي تستخدم في الإنتاج.

المحور الثاني العوامل المؤثرة في الطلب على العمل

أ-المستوى العام للأجور : كلما أنخفض المستوى العام للأجور كلما ارتفعت الكمية المطلوبة من العمل والعكس صحيح وذلك بالانتقال من نقطة الى اخرى على منحنى الطلب، وتجدر الاشارة الى ان تأثيرات التغير في الاجر على كمية الطلب على العمل تنتج عن عاملين هما تأثير السعة أو الحجم وأثر الاحلال:

[1] **أثر السعة**: ينتج عن زياده الاجور التي تؤدي الى ارتفاع تكاليف المنشأة وارتفاع أسعار منتجاتها مما يؤدي الى انخفاض الطلب على منتجاتها ويقود ذلك الى تخفيض الانتاج ومن ثم انخفاض طلبها على العمل.

[2] **أثر الاحلال :** قد تدفع الزيادة المستمرة في مستوى الاجور المنشأة الى تغيير أسلوب الانتاج بالتحول نحو الاسلوب كثيف راس المال ، بإحلال رأس المال الأقل تكلفة نسبيا محل العمل. (القريشي،2007:ص32)

ب-النمو الاقتصادي: يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة المتحققة في الناتج القومي الإجمالي أي الزيادة الحاصلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في البلد. ومعدل النمو الاقتصادي يؤثر في تحديد الطلب على العمل، فكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي تطلب ذلك إيجاد فرص عمل جديدة، ومن ثم يزداد الطلب على العمل تبعا لذلك والعكس صحيح.(ناشور،2017:ص139)

ت-معدل تكوين راس المال: تلعب الزيادة في تكوين رأس المال دور مهما في توليد فرص العمل، فزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد عامل رئيسي في خلق فرص العمل. وفي الممارسات العملية، هذه العلاقة ليست أحادية، حيث أن هذا الحجم الأكبر أو الأصغر لتكوين رأس المال ترافقه تحسينات راسية في التكنولوجيا قد تقلل من فرص العمل المتاحة ، وبعبارة أخرى، قد يتضمن الاستثمار على عنصر مولد للنمو الاقتصادي ولكنه ربما لا يؤدي بالضرورة الى خلق فرص العمل بنفس معدل النمو في حجم الاستثمارات .(المصبح&المرعي،2014:ص14)

ث-أجمالي القوى العاملة: هم جميع الافراد من الإناث والذكور الذين يبلغون من العمر 15 سنة فأكثر المهيؤون للعمل في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية خلال فترة الاسناد الزمني إي خلال الاثني عشر شهراً السابقة لشهر المسح ،سواء كانوا يعملون بالفعل)مشتغلون (أو يبحثون عن عمل)متعطلون (مصطفى&بوجمعة،2021:ص448)

ج-**إجمالي الإنفاق القومي**: هو أجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة (الاستهلاك الخاص في السابق) ونفقات الاستهلاك الحكومية النهائية العامة (الاستهلاك الحكومي العام في السابق) وإجمالي تكوين رأس المال أواي شيء من هذا النوع.(مصطفى&بوجمعة،2021:ص448)

ح- التطور التكنولوجي : إن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤثر ايجاباً أو سلباً على الطلب على العمل وهذا بحسب نوع التطور المتحقق ، فإذا كان التطور التكنولوجي يؤدي إلى استعمال تكنولوجيا كثيفة رأس المال في العملية الإنتاجية فهذا يؤدي إلى إحلال عنصر رأس المال محل عنصر العمل في عملية الإنتاج ومن ثم ينخفض الطلب على العمل، والعكس صحيح عندما يكون التطور التكنولوجي من نوع كثافة عنصر العمل فذلك يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العمل بسب ارتفاع مدخلات العمل في الإنتاج (ناشور،2017:ص139)

خ-**الانفتاح التجاري:** وجود علاقة واضحة بين درجة الانفتاح التجاري والطلب على القوى العاملة غير ان معظم هذه الدراسات اكتشفت ان مرونة الطب على القوة العاملة فيما يتعلق بدرجة الانفتاح ليست كبيرة ولم تؤيد البيانات والنتائج الخاصة بالعديد من البلدان الفرض الذي يعترف بوجود مرونة او علاقة فائقة بين الطلب على القوة العاملة ودرجة الانفتاح .(المصبح&المرعي،2014:ص15)

د-الاستثمار: يزداد الطلب على القوة العاملة مع تزايد حجم الاستثمار في البلد. وذلك يرجع إلى أن الزيادة التي تحصل في الاستثمار تؤدي إلى زيادة في الناتج، أي ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وهومن شأنه ان يفضي إلى زيادة الطلب على القوى العاملة.(القريش،2007،ص33)

ذ-التأمينات الاجتماعية: ينطبق تحليل طبيعة العلاقة بين الطلب على العمل والتأمينات الاجتماعية مع التحليل السابق المتعلق بالأجور باعتبار أن جزءً منها والمدفوع من قبل أصحاب العمل تعامل معاملة الاجور، بمعنى أن ازدياد الاقتطاعات التأمينية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تكلفة الأيدي العاملة وبالتالي انخفاض الطلب على القوى العاملة وتوفير أفاق عمل جديدة على وفق تحليل النيو كلاسيك .(المصبح&المرعي،2014:ص15)

ر- دالة الانتاج : وهي العلاقة بين عوامل الانتاج الضرورية لإنتاج وحدة واحدة من السلعة او الخدمة، وبما ان عنصر العمل هو احد هذه العوامل. فاذا تقرر زيادة حجم الانتاج نتيجة لتزايد حجم الطلب الفعال

سواء كان ذلك بمستوى المنشأة أو الاقتصاد، فسيزداد حجم الطلب على العمل، الى ان مقدار الزيادة في الطلب على العمل، سيتوقف على طبيعة النمط التكنولوجي المستخدم من حيث كثافة رأس المال وكثافة العمل وكذلك بالنسبة لباقي العوامل لإنتاج ذلك المقدار من السلع والخدمات. (الأسدي واخرون،2018:ص96)

المحور الثالث: تحليل هيكل الناتج وهيكل القوى العاملة في العراق

يهيمن القطاع العام على سوق العمل في العراق، بحكم الطبيعية الريعية للاقتصاد العراقي، اذ يعد هذا القطاع المُشغل الأكبر للقوى العاملة. وارتبطت اتجاهات التشغيل في القطاع العام بتخصصات الانفاق العام الاستثماري والتشغيلي، ونتيجة للطبيعية الريعية للاقتصاد العراقي بقي القطاع العام المحتكر الرئيسي لسوق العمل، وادى ذلك الى تجاوزه لمستوى التشغيل الكامل وبروز مظاهر العمال الفائضين وانخفاض الإنتاجية والبطالة المقنعة . بالمقابل فأن القطاع الخاص في العراق، يتميز بضعف قدرته على استيعاب القوى العاملة ، مما ادى الى اتساع نطاق الاقتصاد غير المنظم. بناء على تلك الافكار سنستعرض في هذا المبحث واقع سوق العمل في كل من القطاع العام والخاص وبحسب القطاعات الرئيسية من خلال تحليل هيكل الناتج المحلي وهيكل القوى العاملة .

أولا -نظرة عامة على الوضع الديمغرافي وسوق العمل في العراق. نفذ الجهاز المركزي الإحصاء وبدعم من منظمة العمل الدولية، أول مسح وطني متخصص للقوى العاملة اسفر عن مجموعة من المؤشرات عن سوق العمل من أهمها: (**وزارة** التخطيط& منظمة العمل الدولية،2021،ص1-3)

1 – بلغ عدد سكان العراق 42 مليوناً و248 ألفاً و883 نسمة في عام 2022، بمعدل نمو سنوي 2.5 %. منهم ، 70% منهم يسكنون في المدن والمواقع الحضرية

2- بلغت نسبة السكان في سن العمل -15 سنة فأكثر- 63.6% ، الذكور منهم من 50.3%، فيما بلغت فئة الشباب بعمر (15-24 سنة) 20.7%، اما الفئة العمرية 25 سنة فأكثر فبلغت 43%.

3-بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة

أ- 39.5 % ، نسبة الذكور منهم بلغت 86.6 % والاناث 13.4%

ب-الاناث (10.6 %) مقابل (68 %) للذكور.

ج-فئة الشباب (15 - 24 سنة) 26.5 % اما الفئة العمرية (25 سنة فاكثر) كانت 45.8 .%

4-بلغت نسبة العاملين، 83.5 % من القوى العاملة، شكل الذكور 88.5 ،% والاناث 11.5 ،% وشكل الشباب بعمر (15- 24 سنة) نسبة 16.8 % وبعمر 25 سنة فأكثر نسبة 83.2 .%

5-بلغت نسبة القوى العاملة الى السكان في سن العمل 33 % وإن نسبة القوى العاملة الى السكان كانت أقل بين الاناث والبالغة 7.6 % منها بين الرجال 58 % ،وأعلى الاعمار 25 سنة فاكثر 40.6 % منها بين الشباب 17 %

6- بلغ معدل البطالة في العراق 16.5% ، وشكلت الاناث 28.2 % وهي ضعف معدل بطالة الذكور والبالغ 14.7 %.

7 -بلغ معدل البطالة بين الشباب للفئة (15 -24 سنة) سنة 35.8 % والتي هي اكثر بثلاث مرات من معدل البطالة للأعمار 25 سنة فأكثر والبالغة 11.2 %

8- اثرت القوى العاملة الناقصة بالمجمل على 73.1 % من الرجال ممن هم في سن العمل و 26.9 % من الاناث، وبلغت نسبة تأثيرها على من هم بعمر 25 سنة فاكثر 58.4 % وبلغت 41.6 % لدى الشباب (15 - 24) فيما بلغ اجمالي العاملة الناقصة الذي يجمع بين البطالة والقوى العاملة الناقصة المتصلة الوقت والقوى العاملة المحتملة 30%.

9- اظهرت النتائج ان حوالي 8% من السكان العاملين ضمن فئة القوى العاملة الناقصة 1،وكانت نسبة الذكور منهم 8.4% والاناث 4.6 % وارتفعت النسبة لدى فئة الشباب (15 - 24) الى 11.5 % من النسبة للذين بعمر 25 سنة فأكثر والتي بلغت 7.2%

10- تشكل القوى العاملة المحتملة نسبة 7 % من اجمالي السكان في سن العمل الذين هم خارج القوى العاملة ، و بلغت نسبة لذكور 53.3 % ،في حين بلغت نسبة الاناث 46.7 ،% والشباب بعمر (15 - 24 سنة) بنسبة 44 .%

11- بلغ السكان خارج القوى العاملة 60.5 % من اجمالي الافراد بسن 15 سنة فأكثر، منهم 26.6 % ذكور و 73.4 % من الاناث، أما فئة الشباب (15 - 24) ، فكانت نسبتهم 39.5 ،% وبعمر 25 سنة فأكثر بنسبة 60.5 .%

12- شكلت الاناث النسبة الاكبر من الافراد خارج القوى العاملة 73.4 % مقابل 26.3 % من الذكور.

13- اظهرت النتائج ان معظم السكان خارج قوة العمل، كانوا منخرطين في مسؤوليات منزلية أو عائلية وكان آخرون يدرسون أو يتدربون والبعض الاخر من المتقاعدين، أو غير قادرين على العمل بسبب مرض طويل الامد أو إصابة أو إعاقة

ثانيا: تحليل هيكل الناتج في العراق : يعاني العراق من ظاهرة اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي بسبب استحوذ النفط على المساهمة الرئيسة في هذا الناتج، اذا بلغت 50% و ادنى نسبه مساهمة لقطاع النفط بلغت (50.2) في عام 2006 واعلى نسبه مساهمة (64.8) في عام 2016 ، ولا تشكل الأنشطة الإنتاجية الأكثر تشغيلاً للأيدي العاملة كقطاع الزراعة والبناء والتشييد والصناعة التحويلية مجتمعة إلا حوالي 8% فقط من إجمالي الناتج المحلي للعراق ، اذ بلغت ادنى نسبه مساهمة لقطاع الزراعة (1.9%) وذلك في عام 2017 واعلى نسبة مساهمة بلغت (7%) في عام 2005 ، اما قطاع الصناعة التحويلية فبلغت ادنى نسبه مساهمة له (0.3%) في عام 2022 واعلى نسبه مساهمة بلغت (2.1 %) في كل من عامي (2009-2010) ، اما قطاع خدمات فجاء في ثانياً اذ بلغت نسبته (8.7 %) في عام 2004 واعلى نسبة مساهمة بلغت (13.2 %) في عام.2011 لان العراق في هذا المرحلة بدأ في اعمار البنى التحتية المتضررة وزيادة التطور التكنلوجي مثل الاتصالات والانترنيت . وبلغ اسهام النشاط الخاص (33.8%) خلال المدة (2004-2022) وبلغ أعلى إسهام له 42.7% في عام 2016 ، وأدنى إسهام له عام 2006عندما بلغ (29.7%).كما شهدت تلك المدة انخفاض في نسبة مساهمة للصناعات الصغيرة في إجمالي انتاج لقطاع للصناعة التحويلية)، من (26.7%) في عام 2015، إلى (22.9%) في عام 2018، أي انها لا تتجاوز(30%) من اجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العراق.(منظمة العمل الدولية،2021:ص46-47) .وتفاقمت حالة الاختلال الهيكلي في العراق بعد عام 2003 نتيجة لغياب الاستقرار الامني والسياسي والاجتماعي الذي انعكس بشكل تدهور في بيئة الاستثمار مما ادى الى تراجع مستوى الاستثمار وتدهور القطاعات الانتاجية. ومما زاد من تفاقم الأمور التدهور الامني في عدد من المحافظات العراقية في عام 2014، الذي سبب ارتفاع حاد في مؤشرات الركود الاقتصادي في جميع الأنشطة الاقتصادية كما تضررت جميع القطاعات في تلك المناطق وقد أدى ذلك الى انخفاض الناتج الحقيقي بنحو 30% في عام 2015.

جدول (1) مساهمة الانشطة الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي في العراق (2004-2022) بالأسعار الثابتة (2007=100%)(تريليون دينار%)

السنه	الزراعة	النفط	الصناعة	الخدمات الاجتماعية والشخصية
2004	5.4	55.1	1.5	8.7
2005	7	50.3	1.5	9.4
2006	6.9	50.2	1.6	12.5
2007	4.9	52.9	1.6	12.8
2008	3.9	54.8	1.6	12.4

1 تشمل هذه التسمية جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهوم العمل ويعملون بشكل غير عادي، بغض النظر عما إذا كانوا يعملون ساعات أقل من المعتاد لأي سبب من الأسباب ويرغبون في زيادة ساعات عملهم إلى القدر الطبيعي.

2009	3.9	54.3	2.1	13.1
2010	4.2	51.6	2.1	13.1
2011	4.5	52	2	13.2
2012	3.9	54.7	1.9	12.9
2013	4.2	49.5	1.5	12.1
2014	4.2	51.7	1.2	11.1
2015	2.5	59	0.9	10.6
2016	2.2	64.8	0.9	9.1
2017	1.9	62.8	0.9	9.2
2018	2.5	60.4	1	9.4
2019	3.5	59.5	1	9.1
2020	4.8	59.3	1.1	10
2021	3.8	58.1	1.3	11.1
2022	2.3	60.6	1.8	10.2

المصدر: نظم من قبل الباحثين وفقا لبيانات دائرة الحسابات القومية في وزارة التخطيط-جمهورية العراق

ثالثا: تحليل هيكل القوى العاملة في العراق: تهدف سياسة التشغيل في العراق إلى توظيف العمل في خدمة عملية بناء الاقتصاد الوطني. ولطالب العمل أن يحصل على فرصة العمل المناسبة له في دوائر الدولة والقطاع الخاص أو المختلط والتعاوني بصورة مباشرة أو التسجيل لدى مكاتب العمل التابعة لوزارة العمل. وتمثل مكاتب العمل التابعة لدائرة العمل والضمان الاجتماعي (وهي الإدارة المسؤولة عن العمل في العراق) إحدى الوسائل الأساسية لمراقبة مستوى التطور في مستوى الطلب على العمل من خلال التعرف على المسجلين والمشغلين. وتتولى الدائرة جمع البيانات وتحليلها عن واقع التشغيل وتصدر في تقارير فصلية وسنوية، كما تجري مسوحات دورية للمشاريع والقوى العاملة والأجور ودراسات عن واقع التجمعات العمالية ويجري نشرها وتوزيعها على الجهات ذات العلاقة وعلى الأخص وزارة التخطيط .

2ـ1ـ الطلب على العمل في القطاعيين العام والخاص في العراق:

أ-الطلب على العمل في القطاع العام : يوظف القطاع العام 39% من القوى العاملة العراقية في حين يستحوذ القطاع الخاص على ما يقرب من 40% إلى 50% من العمل. (منظمة العمل الدولية،2021:ص13).ويتأثر الطلب على العمل في القطاع العام بمساهمة قطاع النفط المرتفعة في الناتج ، علاوة على بيئة الاعمال غير الملائمة، التي تدهورت بفعل ظروف الحصار والحروب وعدم الاستقرار الامني. ان تلك الظروف ادت بالقوى العاملة العراقية الى التدافع من اجل الحصول على فرصة للتوظيف في القطاع العام ، الذي يوفر فرص عمل تتمتع بالاستقرار ورواتب مرتفعة، مما يدفع مخرجات النظام التعليمي نحو البحث عن فرص عمل في هذا القطاع.وادى هذا التوجه الى تحميل ميزانية الحكومة اعباء دفع رواتب موظفي القطاع العام التي اخذت اتجاها تصاعديا خلال فترة البحث (2004-2022) نتيجة لتضخم مدفوعات الاجور والرواتب ، التي اخذت تهيمن على جزء كبير من تخصيصات الموازنة العامة، مما ادى الى ارتفاع في الانفاق التشغيلي على حساب الانفاق الاستثماري ، مما ادى الى تدهور المرونة التشغيلية لمعظم انشطة هذا القطاع بالمقارنة مع الارتفاع في عدد الداخلين الى سوق العمل ، وللحد من هذه المشاكل، يحتاج العراق إلى إصلاحات هيكلية تعمل على توسيع دور القطاع الخاص في سوق العمل ، الذي لا يزال ضعيفًا وغير قادر على استيعاب القوى العاملة بالشكل الملائم.

ب- الطلب على العمل في القطاع الخاص في العراق: يستوعب القطاع الخاص حوالي 60% من القوى العاملة في العراق ، الذين يتم استيعابهم في مشاريع القطاع المنظم وغير المنظم. وظل القطاع الخاص في العراق يعاني من الاهمال في ظل استمرار هيمنة القطاع العام ، علاوة على تدهور بيئة الاعمال ، التي أدت إلى انخفاض الطلب على العمل في هذا القطاع على الرغم من التوسع في حجمه ، الذي لا يقتصر على المعامل والمصانع الأهلية بل يتعدى ذلك ليشمل القطاع غير المنظم من انشطة التجارة والخدمات الشخصية، مرورا بالمقاهي، وسائقي سيارات الأجرة ، ويتميز القطاع غير المنظم بوجود ظاهرة عمالة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-17 سنة ، والذين ارتفعت نسبتهم من 5% في عام 2016، إلى حوالي 8% في عام 2020.وتواجه انشطة القطاع غير المنظم. عدداً لا يحصى من المشاكل التي تحد من

قدرته في الطلب على العمل. لضعف قدرته على الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية ، كما يتميز بضعف جذبه للباحثين عن عمل دائم، لأنها تجمع بين مساوئ و سلبيات القطاع غير المنظم ، والمشاكل التقليدية التي يوجهها القطاع الخاص ذاته. و إن سمة العمل غير المنظم هي احدى القضايا الرئيسة التي تتحكّم بطبيعة ومحتوى «بنية» القطاع الخاص في العراق، وتكرّس اختلالاته الرئيسة. وهكذا فإن القطاع الخاص لديه متوسط أجور أقل، وحوافز أقل، وعدم استقرار وظيفي أكبر. إن الانتشار المتزايد للأنشطة الصغيرة في الاقتصاد غير المنظم يعكس سعي الأفراد لمواجهة أزمات نقص التشغيل والدخل في الأجل القصير، ولكنّه سيكون غير قادر على الاستدامة في الأجل المتوسط والطويل، وسيعمل على تكريس جميع سلبيات ومساوئ العمل غير المنظم في الاقتصاد. وباستخدام نوع التشغيل كمؤشر رئيس للسمة غير المنظمة في الاقتصاد، ظهر إن 30% من السكان يعملون لحسابهم الخاص، ويعمل عدد كبير من سكان الريف في أنشطة زراعية ضمن هذا التصنيف. (منظمة العمل الدولية،2021:ص23)

1- 14% ممن شملهم المسح لديهم عقود مكتوبة. 8% يحصلون على إجازة سنوية مدفوعة الأجر، مما يشكّل دليلاً على اثبات الطبيعة غير المنظمة لعلاقات العمل.

2- بلغت اعلى نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاجمالي بنسبة(60.4%) في عام 2008. واقل مساهمه للقطاع الخاص بلغت في كل من عام (2019،2020،2021) بنسبة (57.9%).

3- معظم مشاريع القطاع غير المنظم، صغيرة، ومتناهية الصغر، أو متوسطة تديرها العائلات، وتواجه عدداً لا يحصى من المشاكل التي تحد من مرونتها التشغيلية2 على التوظيف في ظل التدفق المستمر في موجات العاطلين، كما انها غير جاذبة للباحثين عن عمل مستقر

4- ارتفعت نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15- 17 سنة) المنخرطين في سوق العمل في الاقتصاد غير المنظم ، والذين من 4.9٪ في عام 2016 ، إلى 7.3% في عام 2018.

5- قام القطاع غير المنظم بدور رئيسي في استيعاب العاملين الذين لا يتمكن القطاع العام والقطاع الخاص» الرسميان» معاً من استيعابهم

6- إن غالبية العمال في المسح (91) لا يتمتعون بأيّة تغطية ضمان اجتماعي تتعلق بالعمل.

جدول (2) حجم الطلب على العمل في القطاعين العام والخاص في العراق للمدة (2004-2022)

السن	الطلب على العمل في النشاط الخاص	الطلب على العمل في القطاع العام	اجمالي القوى العاملة	نسبة مساهمة النشاط الخاص	نسبة مساهمة القطاع العام
2004	3,612,446	2,571,365	6,183,811	58.4	41.6
2005	3,826,618	2,659,175	6,485,793	59	41
2006	3,876,252	2,806,941	6,683,193	58	42
2007	3,995,944	2,893,614	6,889,558	58	42
2008	4,098,677	2,689,006	6,787,683	60.4	39.6
2009	4,222,153	3,057,420	7,279,573	58	42
2010	4,371,974	3,165,912	7,537,886	58	42
2011	4.525.125	3,276,814	7,801,939	58	42
2012	4.689.102	3,395,556	8,084,658	58	42
2013	4,861,285	3,520,240	8,381,525	58	42
2014	5,038,191	3,648,346	8,686,537	58	42
2015	5,060,020	3,680,230	8,740,250	57.9	42.1
2016	5,101,059	3,688,896	8,789,955	58	42
2017	5,203,300	3,696,245	8,899,545	58.5	41.5
2018	5,390,950	3,907,819	9,298,769	58	42
2019	5,513,138	4,001,588	9,514,726	57.9	42.1
2020	5,635,326	4,095,357	9,730,683	57.9	42.1
2021	5,757,514	4,189,126	9,946,640	57.9	42.1
2022	5,835,326	4,341,313	10,176,639	57.4	42.6

المصدر: نظم من قبل الباحثين وفقا لبيانات دائرة وزارة التخطيط، الحسابات القومية- جمهورية العراق

2 المرونة التشغيلية هي قدرة المؤسسة أو المنظمة على التكيف بسرعة وفعالية مع التغيرات في بيئة الأعمال، سواء كانت تلك التغييرات داخلية أو خارجية. وتشمل هذه التغييرات عوامل مثل طلب العملاء وظروف السوق والتكنولوجيا والتكاليف والظروف الاقتصادية

ج- تحليل هيكل الطلب على العمل حسب الانشطة الاقتصادية ،عند تحليل هيكل القوى العاملة حسب الانشطة الاقتصادية في جدول(3) نلاحظ أن الأنشطة الأكثر تشغيلاً للأيدي العاملة هي الانشطة الاضعف مساهمة في الناتج وكما يأتي:-

1- تستحوذ الانشطة الخدمية على الحصة الأكبر من القوى العاملة العراقية، التي بلغت 82% في عامي 2018 و2019، اذ يسهم هذا القطاع في استيعاب العمال ذوي الإنتاجية المنخفضة، وبخاصة العمال الزراعيين المهاجرين من الارياف إلى المدن بحثا عن فرص العمل وفي ظل ضعف قدرة القطاع الصناعي على استيعابهم فأنهم يتجهون ويتمتع الى التوظيف في قطاع الخدمات وبالأخص الجيش والشرطة والاجهزة الامنية حيث أن هذه القطاعات تتمتع بمرونة تشغيلية كبيرة تسمح باستيعاب العدد المتزايد من القوى العاملة ، ويذهب من لا يجد فرصة عمل في الأجهزة الحكومية الى القطاع غير المنظم . وان حوالي 75% من القوة العاملة يتم استيعابهم في قطاع الخدمات و 15.4% في القطاع الصناعي و8.2 % في القطاع الزراعي ". وبهذا يعد قطاع الخدمات وبخاصة في جزئه غير المنظم المشغل الرئيسي للقوى العاملة في العراق، وهذا النمط من الطلب على العمل في سوق العمل في العراق لا يختلف عن النمط السائد في معظم الدول النفطية التي تهيمن فيها الانشطة الخدمية ومتناسبا أيضا مع قدرة قطاع الخدمات على استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل.

ب-اسهم القطاع الزراعي في استيعاب اقل من (10%) من قوة العمل وقد تحول هذا القطاع الى قطاع طارد للقوى العاملة، التي بدأت تفضل الانشطة الخدمية الحضرية في القطاع غير المنظم او الاجهزة الحكومية ، وخاصة في العاصمة بغداد على العمل في مهن منخفضة المهارات مثل الزراعة

ج-يوظف القطاع الصناعي نسبة تتراوح بين 10-15% من إجمالي القوى العاملة ومعظمهم من الذكور

د-تشير بيانات هيئة القوى العاملة لعام 2021 ان أعلى ثلاث أنشطة اقتصادية توظيفا للقوى العاملة هي : البناء والتشييد 16.3 % • الادارة العامة والدفاع 15.9 % •تجارة الجملة والمفرد 14.2 %

3- تصنيف القوى العاملة حسب الجنس: اظهرت البيانات الخاصة بتصنيف القوى العاملة حسب الجنس :

أ- تركز الاناث في قطاع الخدمات 73.1 % ثم يليه قطاع الزراعة 14.4 % اما الذكور فبلغت نسبة تركيزهم في قطاع الخدمات 62.2 % و في الزراعة 7.7 %

ب- هناك 4 مهن يهمين عليها الذكور وكانت الفئة المهنية الاولى هي العاملين في الخدمات والمبيعات 23.1 % يليهم عمال البناء والمهن ذات الصلة 20.8 % والمهنيون وسائقو السيارات والشاحنات 6.7 % ومشغلو المصانع والآلات والمجمعون 10.8 % وشكل المديرون الفئة المهنية صاحبة أقل نسبة من القوى العاملة في الوظيفة الرئيسية 0.7 .%

ت- تفضل الاناث العمل في مجال التعليم بمختلف مراحله، وفي صناعة الملابس والمهن المرتبطة بها. واظهر المسح ان 70.5 % من الاناث يعملون في الاجهزة الحكومية في مقابل 33.7 % من الذكور، وفي حين يعمل 65.9 % من الذكور و29 % من الاناث في النشاط الخاص

وهناك 17.5 % من الاناث يشغلن مناصب ادارية، مقابل 82.5 % وهناك 14.5 % من الاناث يعملن بصفة مديرة ادارية وتجارية مقابل 85.5 % من الرجال. وهناك 29.2 % من الاناث يعملن مديرات انتاج وخدمات متخصصة، مقابل 70.8 .%

د- تصنيف القوى العاملة حسب المهن: اظهر تصنيف المهن في العراق ، ان هناك عشرة مهن تتميز بقوة الطلب عليها ، ومن ابرزها: (تقييم سوق العمل وتحليل المهارات العراق واقليم كوردستان،2019)

1- سائقي الشاحنات والمركبات الثقيلة النقل والتخزين والبناء).	1- العاملين في مجال نقل التربة وسائقو السيارات ذات الصلة بنقل مواد التصنيع والبناء.
2- سائقي المركبات وسيارات الأجرة والشاحنات (النقل والتخزين).	2- سائقو الرافعات والونش والمركبات ذات الصلة
3- السائقون ومشغلو المصانع (النقل والتخزين).	3- سائقو ومشغلو الآلات الزراعية في القطاع الزراعي.

تقلصت فرص العمل في بعض القطاعات التي تأثرت كثيراً بالتدهور الأمني - مقارنة بغيرها من القطاعات الأقل تأثراً- وهي كل من الصناعة والزراعة والبناء. أصغر قطاعات التوظيف هي النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات.تشغل الزراعة والتصنيع أغلب الاناث، بينما يُشغل قطاع البناء والضيافة معظم الشباب. تتميز انشطة تقنية المعلومات والاتصالات بتقديم خدمة التعليم والتدريب أثناء العمل ويشكل معظم العلاقات مع الجهات المقدمة للتدريب. يقدم الزراعة أقل قدر من التدريب قطاع النقل لديه أقل العلاقات مع الجهات المقدمة للتدريب. إن القطاع الذي يشهد تفاعلا فاق التوقعات هو قطاع تقنية المعلومات والاتصالات. يليه قطاع النقل، وهو ذو خطط منخفضة للتوظيف. القطاع الثالث الأكثر إيجابية هو قطاع الضيافة، حيث من المحتمل أن تقوم ثلث المنشآت بالتوظيف. هذه القطاعات الثلاثة هي أصغر المشغلات القطاع الكبير الأكثر إيجابية

تجارة الجملة والتجزئة، وهو صاحب ثاني أعلى نسبة لتوظيف عمال جدد.

القطاع الأكثر احتمالاً لتقديم وظائف دائمة هو تقنية المعلومات والاتصالات

التصنيع والبناء والزراعة هي الأقل فرصة لتقديم وظائف دائمة.

وبشكل عام يمكن القول أن ضعف تنويع مصادر التوظيف وتنشيط القطاع الإنتاجي يشكل احدى المعيقات الرئيسية التي تواجه الطلب على العمل في العراق بعد 2003 في ظل التوجه نحو المزيد من تركز القوى العاملة في الانشطة الخدمية في القطاع العام، وتراجع الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية الأخرى وبخاصة الزراعة والصناعة. كما تأثر سوق العمل في العراق بعد 2003 بتزايد معدلات هجرة العمال شبه المهرة وغير المهرة، اذ أدى وصول اللاجئين من سوريا والعمل الوافدة الاسيوية الى زيادة حدة المنافسة على فرص العمل وخفض مستويات الأجور في الانشطة التي تشهد تنافساً شديداً.

جدول(3) هيكل الطلب على العمل حسب الانشطة الاقتصادية في العراق للمده(2004-2022)(%)

السنة	النفط	الصناعة	الزراعة	السلعي	الخدمي
2004	2.1	16	8.7	26.8	73.2
2005	2.1	10.9	5.3	18.3	81.7
2006	2.2	9.6	6.5	18.3	81.7
2007	2.4	13.1	7.9	23.4	76.6
2008	2.6	15.4	8.2	26.2	73.8
2009	2.6	8.5	4.2	15.3	84.7
2010	2.6	9.9	7.1	19.6	80.4
2011	2.6	10.8	7.6	21	79
2012	2.7	10.4	8.1	21.2	78.8
2013	3	10.7	8.3	22	78
2014	3.1	9.5	57.	20.2	79.8
2015	3.1	9.1	7.7	19.9	80.1
2016	3.2	8.1	37.	18.5	481.
2017	33.	7.5	7.6	18	82
2018	3.5	7.5	7	18	82
2019	3.5	8.3	6.2	18	82
2020	3.6	8.2	6.6	18.4	81.6
2021	3.6	8.2	6.6	18.4	81.6
2022	3.1	7.5	7.5	18.1	81.9

المصدر : نظم من قبل الباحثين وفقا لبيانات هيئة الاحصاء ونظم المعلومات- جمهورية العراق

المحور الرابع: تحليل العوامل المؤثرة على الطلب على العمل

يتأثر الطلب على العمل بعدة عوامل من أهمها ما يأتي:-

أولا: التحولات الديموغرافية : شهد العراق بعد عام 2003، عددا من التحولات الديموغرافية من أهمها:-

وصل عدد السكان العراق في عام 2004 الى حوالي (27.1) مليون نسمة، وعلى الرغم من الأوضاع غير المستقرة التي شهدها بعد عام 2003 وبخاصة ارتفاع معدلات هجرة السكان الداخلية والخارجية الا ان تلك التغييرات لم يكن لها تأثير كبير على العدد الإجمالي للسكان بسبب النمو الطبيعي.

و بلغ عدد السكان في عام 2008 (29.5) مليون نسمة. مع بداية التحسن في الوضع الأمني وعودة بعض النازحين إلى مناطقهم، لكن الأوضاع الاقتصادية كانت لا تزال ليست مستقرة تماما.

وبلغ عدد السكان (30.1) مليون نسمة في عام 2009 اذا حصل تحسن الوضع الأمني ساهم في استقرار نسبي. بدأ السكان يشعرون بالأمان أكثر ، مما ساهم في تقليل معدلات الهجرة الداخلية والخارجية. و بلغ عدد سكان في العام 2015 تقريباً (37) مليون نسمة. بواقع 51 % ذكور، 49 % إناث، بزيادة تبلغ حوالي 5 ملايين نسمة عن احصائيات 2009.

وصل عدد سكان العراق في عام 2014 35 مليون تقريباً. وايضا كانت هناك زيادة في نسب الشباب التي شكلت 28% من السكان في 2014. ومن المتوقع أن تستمر هذه النسب بالارتفاع مستقبلا وهو ما يخلق تحدياً للاقتصاد من أجل توفير فرص العمل الملائمة. والى الأن لا يمتلك الاقتصاد القدرة على استيعاب تلك القوة العاملة المتزايدة في القطاع الخاص.

في عام 2017 بلغ عدد السكان تقريبا (37.14) مليون نسمة

بلغ عدد السكان 42 مليون نسمة بمعدل نمو سنوي بلغ 2.5%. **في عام 2022**

والجدير بالذكر أن العراق يعد من البلدان الفتية نظرا لمعدلات متوسط الأعمار الذي يبلغ 21.2 سنة بشكل عام متوسط أعمار الإناث يبلغ 21.6 سنة، ومتوسط أعمار الذكور 20.8 سنة. وأن التوزيع بين الريف والحضر-ليس بحال أفضل فقد وصلت نسبة السكان الحضر-(69.8%)مقابل (30.2%)في الريف من أجمالي سكان العراق. وكانت الهجرة من الريف إلى الحضر-العامل الرئيسي- في تركز معظم السكان في البيئة الحضرية بسبب تراجع الأنشطة الرئيسة وضعف الخدمات العامة في الريف. (خطة التنمية الوطنية،2022: ص48)

جدول (4) تقديرات عدد سكان العراق للمدة(2004-2022)(نسمة)

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
2004	27,858,948	2014	36,746,488
2005	28,698,684	2015	37,757,812
2006	28,905,607	2016	38,697,943
2007	28,660,886	2017	39,621,161
2008	29,218,381	2018	40,590,699
2009	30,289,040	2019	41,563,520
2010	31,264,875	2020	42,556,983
2011	32,378,061	2021	43,533,592
2012	33,864,447	2022	44,496
2013	35,481,799		

المصدر: نظم من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

- **عجز وفائض الموازنة العامة:** تعرض بالاقتصاد العراقي فانه خلال المدة (2004-2022) لعدة تجاوزات للتخصيص المالي وبخاصة خلال المدة (2014 -2020) بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط الذي وصل إلى ما دون 50 دولار للبرميل، بعد ما كان 108 دولار تقريباً وهذا ما أدى إلى حدوث عجز كبير في الموازنة العامة . فبعد ان حققت الموازنة العامة فوائض مالية استمرت خلال المدة (2004-2008) اخذت تشهد عجزا ماليا في عام 2009 وعام 2010 بسبب اثار الأزمة العالمية. ثم تعرض الاقتصاد العراقي لعدة صدمات خلال المدة (2014 -2020) نتيجة لعدة عوامل منها، وهبوط اسعار النفط ، ارتفاع حجم النفقات العسكرية ونفقات ايواء النازحين. وفي عام 2020 حصل عجز في الموازنة بسبب جائحة كورونا وهبوط أسعار النفط. ومن الطبيعي ان تنعكس تلك العجوزات بشكل تدهور الطلب على العمل من قبل الأجهزة الحكومية التي يتأثر طلبها على العمل بظروف الموازنة العامة، لذلك فأن الحفاظ على موازنة متوازنة أو فائضة يعتبر امر مهم لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل والتشغيل في حين العجز المالي المستمر له تداعيات سلبية على مستويات القوى العاملة.

جدول(5) عجز وفائض الموازنة العامة في العراق للمده (2004-2022)(مليون دينار)

السنه	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز/ الفائض
2004	32.988.850	31,521,427	1,467,423
2005	40,435,740	30,831,142	9,604,598
2006	49,055,545	37,494,459	11,561,086
2007	54,964,850	39,308,348	15,656,502
2008	80,641,041	67,277,194	13,363,847
2009	55,243,527	55,589,721	346,194-
2010	70,125,921	70,134,201	8,280-
2011	103,989,089	78,757,668	25,231,421
2012	119,817,222	105,139,572	14,677,650
2013	113,840,076	119,127,555	5,287,479-
2014	97,618,556	113,473,516	15,854,960-
2015	66,470,251	70,397,506	3,927,255-
2016	54,409,269	76,067,433	21,658,164-
2017	77,422,172	75,490,114	1,932,058
2018	106,569,833	80,873,188	25,696,645
2019	107,566,993	87,300,932	20,266,061
2020	63,199,689	72,873,537	9,673,848-
2021	109,081,463	102,849,660	6,231,803
2022	161,697,437	116,959,581	44,737,856

المصدر: من تنظيم الباحثين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية ،جمهورية العراق

2.دور الإيرادات النفطية في العراق:يعد العراق من اكثر الدول تعرضا لصدمات الناتجة عن التقلبات في أسعار النفط ، نتيجة لتزايد الاهمية النسبية لصادراته من النفط الخام الى اجمالي الصادرات، كما تعد صادراته من النفط الخام المصدر الاول للعملات الأجنبية. ويتضح من الجدول (8) الاهمية النسبية للإيرادات النفطية في العراق للمدة(2004-2022) ومنه نلاحظ ان الإيرادات النفطية قد ارتفعت في عام 2004 بنسبة بلغت (98.8) بعد مواصلة تصدير النفط الخام بشكل طبيعي بعد رفع العقوبات الدولية التي كانت مفروضة على العراق قبل عام 2003، وبحلول عامي 2009 و2010 شهدت الإيرادات النفطية انخفاضا حادا بعد هبوط أسعار النفط الخام بتأثير الأزمة المالية العالمية بنسبة بلغت (90.9%)(90.7%) ، ثم اتجهت تلك الإيرادات نحو الارتفاع خلال المدة (2011 -2014) بعد ارتفاع اسعار النفط الخام وبعد عام 2014 ظهرت موجة جديدة من الانخفاض في اسعار النفط ادت الى انخفاض الإيرادات النفطية في 2015 لتصل مساهمتها الى 86.7% ، وبعد تحسن اسعار النفط ازدادت الإيرادات النفطية في عام 2018 لتصل نسبة مساهمة الايرادات النفطية الى 90.1% ، وفي عام 2020 انخفضت تلك الايرادات لتصل الى 86.2% من الايرادات العامة والسبب يعود الى جائحة كورونا وتأثيرها على الاقتصاد العالمي. اما في العام 2022 فقد حقق العراق ارتفاع كبير في نسب مساهمة الإيرادات النفطية التي بلغت 95.3% بسبب هو ارتفاع اسعار النفط. ومن الطبيعي ان تنعكس تلك التقلبات على واقع سوق العمل الذي اصيب بموجة من الركود الشديد في الطلب على العمل بعد عام 2014 نتيجة للتدهور في الايرادات العامة بفعل تراجع الإيرادات النفطية من هنا يتضح بأن هذا المتغير يمتلك تأثيراً كبيراً على الطلب على العمل في العراق.

جدول(6) الاهمية النسبية للإيرادات النفطية في العراق للمدة(2004-2022)(مليون دينار)

السنة	الايرادات العامة	الايرادات النفطية	نسبة مساهمة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة
2004	32,988,850	32,593,011	98.8
2005	40,435,740	39,360,064	97.3
2006	49,055,545	46,534,311	94.9
2007	54,964,850	51,949,251	94.5
2008	80,641,041	76,297,027	94.6
2009	55,243,527	50,190,202	90.9
2010	70,125,921	63,594,168	90.7
2011	103,989,089	98,241,562	94.5
2012	119,817,222	111,326,166	92.9
2013	113,840,076	105,695,825	92.8
2014	97,618,556	97,072,410	99.4
2015	66,470,251	57,654,597	86.7
2016	54,409,269	44,653,244	82.1
2017	77,422,172	65,496,776	84.6
2018	106,569,833	96,062,935	90.1
2019	107,566,993	99,216,318	92.2
2020	63,199,689	54,448,514	86.2
2021	109,081,463	95,270,298	87.3
2022	161,697,437	154,038,649	95.3
المتوسط	82,375,659	75,773,438	92.2

المصدر: وزارة المالية، الدائرة الاحصائية.

3.عجز الميزان التجاري: ويعرف العجز بأنه خلل تكون فيه الواردات أكبر من الصادرات، أي أن الحكومة تستورد أكثر مما تصدر (صبحي،2023:ص218). ويعود ذلك الى عدد من العوامل، منها: تزايد الطلب على السلع المستوردة: ضعف الصادرات: التقلبات في الأسعار العالمية للسلع وعجز الميزان التجاري ربما يكون له تأثيرات اقتصادية متعددة، مثل زيادة المديونية ، وتدهور قيمة العملة ، وقد يؤدي إلى ضغوط على الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، يمكن أن يكون العجز كذلك مؤشرًا على قوة الاقتصاد إذا كان ناتجًا عن زيادة الاستثمارات في الاستيرادات ذات القيمة الكبيرة. (بن خالدي،2019:ص210-222)

ويؤثر العجز في الميزان التجاري بشكل كبير على الطلب على العمل في النواحي الاتية: (بن مسعود& عبد الحميد،2019:ص 102-119)

أ-يؤدي زيادة الاعتماد على الاستيرادات، الى تقليص الإنتاج المحلي ، وبالتالي تقليص الطلب على العمل.

ب- يترك التراجع في الصادرات الصناعية تأثير سلبي على الطلب على العمل.

ت- يؤدي عجز الميزان التجاري إلى التضخم وارتفاع تكاليف الاستيراد مما يقلل من إنفاق المستهلكين، وبالتالي تقليل الطلب على العمل.

ث- يمكن أن تتبنى الحكومات سياسات لتحفيز الطلب على العمل إذا كانت تواجه عجزًا في الميزان التجاري. هذه السياسات قد تشمل دعم القطاعات الإنتاجية أو تحسين التنافسية من خلال تسهيلات مالية أو استثمارات في البنية التحتية.

ج- قد يؤدي التركيز على التكنولوجيا والابتكار الى تغير نمط الطلب على العمل وزيادة الطلب على المهارات الجديدة، مما قد يزيد من الطلب على أنواع معينة من العمل.ويتضح من الجدول أن الميزان التجاري قد بلغ في عام 2004 (4.094.949.0-) وذلك نتيجة زيادة الاستيرادات الى الصادرات وسجل أيضا عجز في عام 2005 بقيمة(5.181.765.0) ليتحول العجز في الميزان التجاري نحو الفائض في معظم السنوات من(2006-2022) بفعل ارتفاع الصادرات النفطية علاوة على ارتفاع اسعار النفط الخام عالميا باستثناء عام 2015 حيث بلغ العجز التجاري (1.096.980.0) مليون دينار. وفي ظل استمرار ضعف الجهاز الانتاجي واستيراد مختلف انواع السلع ، بالإضافة الى خروج العملات الاجنبية لاستيراد السلع الاستهلاكية على حساب ضآلة استيراد وسائل الانتاج التي تسهم في عمل زيادة الطاقات الانتاجية، قد اسهم في تردي واقع القطاعات الانتاجية المولدة للدخل. ومن الطبيعي ان تتفاقم حالة تزايد الاختلال في الميزان التجاري وبالأخص جراء تزايد صادرات النفط.

جدول (7) تطور العجز والفائض في الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022)(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	اجمالي الصادرات	اجمالي الاستيرادات	العجز أو الفائض في الميزان التجاري
2004	53,499,238.60	29,956,020.00	34,050,969.00	-4,094,949.0
2005	73,911,088.30	39,963,945.00	45,145,710.00	-5,181,765.00
2006	96,067,160.60	48,780,390.60	36,914,707.80	11,865,682.80
2007	111,961,230.20	51,158,039.10	31,422,753.00	19,735,286.10
2008	158,443,584.40	79,028,558.70	48,249,768.60	30,778,790.10
2009	131,632,210.00	51,473,565.00	51,326,145.00	147,420.00
2010	163,104,739.20	63,880,713.00	55,232,658.00	8,648,055.00
2011	218,617,834.80	96,531,318.00	60,316,542.00	36,214,776.00
2012	255,727,068.50	113,151,788.20	73,980,251.40	39,171,536.80
2013	274,745,875.00	108,514,489.60	75,910,914.00	32,603,575.60
2014	267,262,787.80	103,714,534.00	80,008,354.80	23,706,179.20
2015	196,203,013.30	67,192,475.70	68,289,455.70	-1,096,980.00
2016	198,774,369.40	55,352,469.00	52,145,112.00	3,207,357.00
2017	224,636,323.20	70,950,148.30	37,361,218.70	33,588,929.60
2018	272,083,889.00	100,684,941.60	43,804,511.10	56,880,430.50
2019	276,157,900.00	98,225,336.10	24,803,819.70	73,421,516.40
2020	217,413,594.10	57,141,527.00	18,390,722.90	38,750,804.10
2021	383,064,200.10	121,560,002.40	20,438,162.80	101,121,839.60
2022	383,064,200.00	180,910,609.30	31,990,783.20	148,919,826.10

المصدر: نظم من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية.

4.سعر الصرف: يؤثر سعر الصرف في مستوى الطلب على العمل من خلال ما يأتي:- (اسماعيل،2023:ص323)

أ-الأثر على الصادرات والاستيرادات: عندما يكون سعر صرف منخفض مقارنة بالعملات الأجنبية، يدفع نحو زيادة الطلب على الانتاج المحلي، ويؤدي إلى زيادة الطلب على العمل. بالمقابل، إذا كان سعر الصرف مرتفعًا، قد يؤدي الى زيادة الاستيرادات، مما قد يؤدي إلى تقليل الطلب على العمل.

ب-التأثير على الاستثمار: سعر الصرف يؤثر على قرارات الاستثمار الأجنبي. المستثمرون يفضلون دخول أسواق ذات عملة مستقرة. الاستثمار الأجنبي يمكن أن يؤدي إلى خلق وظائف جديدة وزيادة الطلب على العمل.

ج-التضخم والأجور: تغير سعر الصرف يمكن أن يؤثر على مستوى التضخم. عندما يرتفع سعر الصرف، قد ترتفع تكاليف الاستيرادات، مما يؤدي إلى زيادة عامة في الأسعار. في ظل التضخم العالي، قد ترتفع الأجور مما يؤدي الى تراجع مستوى الطلب على العمل.

ح-الإمكانيات الاقتصادية: الاقتصادات القوية وذات النمو المرتفع تميل إلى جذب المزيد من الطلب على العمل، والذي يمكن أن يتأثر أيضًا بتغيرات سعر الصرف.

جدول (8) تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	سعر الصرف الاسمي	سعر الصرف الموازي	الاحتياطات	مبيعات نافذة العملة الاجنبية	مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية
2004	1453	1453	9.395.7	10.852	6008
2005	1469	1472	13.519.7	10.678	10.463
2006	1467	1475	18.012.2	18.11	11.175
2007	1255	1267	30.163.3	28.113	15.98
2008	1193	1203	48.809.6	45.85	25.869
2009	1170	1183	43.884.6	23.013	33.992
2010	1170	1185	49.939.2	41.004	36.171
2011	1170	1196	59.707.3	51.003	39.798
2012	1166	1233	66.505.2	57.004	48.649
2013	1166	1232	74.301.6	62	55.678
2014	1166	1214	72.178.0	47.515	54.463
2015	1167	1233	59.184.0	32.45	44.304
2016	1182	1275	48.661.0	25.653	33.524
2017	1184	1258	52.893.0	40.355	42.201
2018	1182	1208	67.872.0	52.229	47.133
2019	1182	1196	71.355.0	58.851	51.125
2020	1432	1400	53.995.0	30.73	44.08
2021	1450	1474	63.812.0	45.997	37.094
2022	1450	1482	90.000.0	53.355	46.806

المصدر: نظم من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، النشرات الاحصائية السنوية.

يبين الجدول الجدول (8)التطورات في سعر الصرف في العراق خلال للمدة (2004-2022) ، فقد شهد سعر الرسمي والموازي عدة تقلبات بعد عام 2004 ، كما أن قيمة الدينار قد تعرضت لتغييرات كبيرة نتيجة تطبيق سياسات معينة وتنفيذ إجراءات لإدارة سعر الصرف. فنتيجة لقيام البنك المركزي بوضع سياسات لاستقرار سعر الصرف الدينار العراقي ، ادت الى حدوث عدة تغييرات في سعر الصرف الرسمي فبعد ان بلغ (1896) دينار في عام 2003 لكل دولار وصل الى (1450) دينار لكل دولار في عام 2022 ، وهو ينخفض عن أسعار الصرف في السوق الموازي . وعند تتبع مسارات تطور سعر صرف الدينار ازاء الدولار للمدة المذكورة، نلاحظ ارتفاع قيمة العملة الدينار العراقي بصورة كبيرة نسبيا بعد تطبيق مزاد العملة الاجنبية ، ويمكن القول بأن الاختلاف بين السعرين اخذ يتلاشى تدريجياً خلال المدة (2004-2012)، بعد ان تمكن مزاد العملة من إشباع الطلب على العملة الأجنبية خلال المدة المذكورة. الا ان التراجع في احتياطات البنك المركزي بعد عام 2014 ادى الى تراجع دور مزاد العملة وارتبطت تلك التقلبات بتدهور اسعار النفط وتدهور الوضع الامني والحرب مع التنظيمات الارهابية وازدادت مع ظروف جائحة كورونا كل تلك العوامل ادت الى توسيع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي (معارج &مهوس،2015:ص273-295) ومن الطبيعي ان ينعكس هذا التدهور بشكل تراجع في الطلب على العمل نتيجة لتدهور مستويات الاستثمار والارتفاع في معدلات التضخم والارتفاع في الاجور ويمكن متابعة تلك التغييرات في بيانات الجدول (8)

7. الاستثمار: يؤثر الاستثمار بشكل إيجابي على الطلب على العمل، من عدة جوانب من اهمها ما يأتي:

أ- **زيادة الإنتاجية:** يمكن أن تؤدي الزيادة في حجم الاستثمار إلى في معدات جديدة أو تكنولوجيا متقدمة مما يزيد من حاجة الشركات إلى عمال قادرين على التعامل مع هذه التقنية.

ب-خلق وظائف جديدة: عادةً ما يؤدي الاستثمار إلى توسيع الأنشطة الاقتصادية، مما يولد فرص عمل جديدة. على سبيل المثال، إذا قامت شركة بفتح فرع جديد، فإنها ستحتاج إلى تعيين موظفين جدد.

ت-**تحسين مهارات العمال:** يمكن أن الاستثمارات الجديدة تدريب العمال أو توظيف عمال يمتلكون مهارات عالية، مما يزيد من الطلب تتطلب على العمل المتخصص.

ث-التأثير الاقتصادي العام: يعتبر الاستثمار محرك للنمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الطلب على العمل.وبقدر تعلق الامر بواقع الاستثمار في العراق فقد تميز العراق بوجود بيئة طاردة للاستثمار نتيجة لتدهور حالة الاستقرار السياسي و الأمني وارتفاع حجم الفساد الاداري وتدهور البنى التحتية.ومن بيانات الجدول (9) نلاحظ أن نسبة الاستثمار العام قد بلغ 88% في عام 2004 ، وتميزت الاستثمارات خلال مدة البحث بنوع من الاستقرار النسبي مقارنة بالاستثمار الخاص التي بلغت 11.81% لنفس الفترة، واستمر بالتراجع بعد عام 2004 بسبب توقف العمل في اغلب المشاريع. وقد بدأ الاستثمار الخاص في الارتفاع في عام 2013 اذ وصلت الى 16.76% بسبب القرارات المحفزة للاستثمار الخاص(جواد ،2024:ص22) فقد شهد الاستثمار الخاص ارتفاعا ملحوظا خلال عام 2014 و2015 اذ بلغ 21.03% و32.18% على التوالي من اجمالي الاستثمارات العامة، وساهمت الاستثمارات العامة بنسبة 78.97% و67.82% من اجمالي الاستثمارات المحلية والسبب يعود الى ظروف الحرب ضد الارهاب وتدهور اسعار النفط الخام. اما في عام 2019 بلغت الاستثمارات العامة والخاصة 78.09% و21.91% ويعود الارتفاع في هذه النسب الى ارتفاع حجم الانفاق على اعمار البنى التحتية وعوده اسعار النفط نحو الارتفاع . وبحلول عام 2020 . نلاحظ وجود زيادة ملحوظة في الاستثمار الخاص الذي بلغت نسبته 51.61%.وتميز تأثير الاستثمار على الطلب على العمل في العراق بالضعف لعدة أسباب من ابرزها ما يأتي :(العكايشي واخرون،2016:ص62)

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي وضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها نتيجة لضعف الاهتمام بالقطاع الصناعي والخدمي مما ادى إلى تسريح اغلب العاملين والبحث عن فرص عمل جديدة.
2-ضعف حجم الاستثمار في الانشطة كثيفة العمل والتركيز على الاستثمارات كثيفة رأس المال.
3-وصول القطاع الحكومي الى الاشباع من القوى العاملة مع انخفاض قدرة القطاع الخاص على التوظيف.
4- انخفاض مستوى توظيف مخرجات النظام التعليمي.

5 - الضغوطات الديموغرافية الكبيرة على أسواق العمل نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني .

8-تحديات اخرى.: بالإضافة الى المحددات والعوامل التي سبق الإشارة اليها في الفقرات السابقة يواجه الطلب على العمل في العراق تحديات اخرى من ابرزها :(تقييم سوق العمل وتحليل المهارات العراق و اقليم كوردستان،2019)

أ-**اعتماد القطاعات الاقتصادية في العراق** على بعضها ادى الى انتقال تأثير المشاكل التي تواجه احدى القطاعات نحو القطاعات الأخرى. على سبيل المثال، يؤثر العجز في قطاع والتخزين والنقل على الزراعة وتجارة التجزئة والصناعة.

ب-**الاعتماد على البضائع المستوردة:** يستورد العراق اغلب إمداداته الأساسية وتشكل هيمنة السلع المستوردة الرخيصة على السلع ذات المنشأ المحلي المرتفعة الثمن احدى التحديات التي تؤثر على معظم القطاعات.

9- نقص الكهرباء : لا تواكب الزيادات في إنتاج الكهرباء في العراق، الارتفاع في النمو السكاني والتحضر والحاجة إلى حلول كهربائية. يرتفع الطلب على الكهرباء في العراق عن الموجود، لذلك يتأثر قطاع الاعمال بالانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي. وعادة ما تستعمل المنشآت المولدات لمحاولة التعامل مع ذلك الموقف، لكن وقود المولدات غالي الثمن والمولدات تسبب حالة التلوث.

10-المستوى المنخفض من الإلمام بالخدمات والأنظمة الرقمية يؤثر على كل القطاعات مع ضعف نظام حماية المعاملات والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والتسوق عبر الإنترنت والتتبع والخدمات والمبيعات وبرامج الجرد والمحاسبة.

11- تأثير العزلة : كشفت الأبحاث و الاستشارات التي أجريت قبل مسح المؤسسات عن آثار سنوات متعددة من العزلة على الأعمال التجارية في العراق. لم تتح الفرصة للسفر للخارج لأغلب العراقيين ولم يتعرضوا لثقافات أخرى أو أساليب جديدة لممارسة الأعمال التجارية.اذ ان كثير من الناس ليس على اتصال مع وتيرة التغيير السريع في عالم رقمي متزايد. معظم العراقيين لا يكلمون اللغة الإنجليزية، وهي اللغة الأساسية للإنترنت، بالرغم من أن غالبية الناس يمتلكون هواتف محمولة، إلا إن فئة قليلة منهم يستخدمون أجهزة الحاسوب.وتتشكل توقعات الناس، وما يعتقدون أنه مهم، عن طريق العالم المعروف الذي يعيشون فيه. لذلك، كانت بعض نتائج مسح المؤسسات مفاجئة. لم يدرك المشاركون باستمرار أهمية المعرفة والمهارات التي يُنظر لها على نطاق واسع على أنها ضرورية لنجاح المنشآت في العالم الحديث وكانوا راضين أكثر من المتوقع عن مهاراتهم ومعرفة أعمالهم.

12- اتخاذ قرارات التوظيف بالاعتماد على العوامل الديموغرافية: يركز ارباب العمل على عامل العمر والجنس والجنسية والعلاقات الاجتماعية وسلوك الخاصة المتقدم اثناء المقابلة ونادراً ما يتم التركيز على المؤهلات والمهارات والخبرات والمعرفة ذات الصلة كمعيار لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالتوظيف.

جدول (9) الاستثمار العام والخاص في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	الاستثمار الخاص	الاستثمار العام	الاستثمار المحلي	نسبة الاستثمار الخاص	نسبة الاستثمار العام
2004	434,764,860	3,247,625,700	3,682,390,560	11.81	88.19
2005	654,988,706	11,133,972,700	11,788,961,406	5.56	94.44
2006	993,523,333	16,837,603,400	17,831,126,733	5.57	94.43
2007	669,364,565	6,861,039,874	7,530,404,439	8.89	91.11
2008	709,425,127	20,554,542,800	21,263,967,927	3.34	96.66
2009	1,164,868,890	11,254,116,300	12,418,985,190	9.38	90.62
2010	2,157,756,930	24,400,333,224	26,558,090,154	8.12	91.88
2011	2,390,242,750	24,989,344,194	27,379,586,944	8.73	91.27
2012	3,381,094,541	31,652,831,406	35,033,925,947	9.65	90.35
2013	8,428,008,089	41,857,085,682	50,285,093,771	16.76	83.24
2014	10,961,751,357	41,150,560,104	52,112,311,461	21.03	78.97
2015	14,648,946,082	30,879,439,961	45,528,386,043	32.18	67.82
2016	10,460,244,848	15,652,411,010	26,112,655,858	40.06	59.94
2017	16,293,114,754	15,710,925,528	32,004,040,282	50.91	49.09
2018	11,063,522,736	22,375,589,054	33,439,111,789	33.09	66.91
2019	11,246,459,135	40,093,673,325	51,340,132,460	21.91	78.09
2020	7,717,113,663 7	7,234,651,767	14,951,765,430	51.61	48.39
2021	7,649,318,193	14,106,468,048	21,794,349,501.7	45.22	54.78
2022	11,371,120,638	15,798,751,236	27,169,871,873.6	41.85	58.15

المصدر: نظم من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية.

13- انخفاض الكفاءة والإنتاجية : يعتقد أصحاب العمل أن إحدى أسباب عدم الكفاءة المزمنة وانخفاض الإنتاجية هو بسبب عدم وجود قوة عاملة ماهرة وسوء أخلاقيات العمل. قد تكون ممارسات التوظيف الضعيفة كما هو موضح أعلاه والممارسات السيئة لإدارة الأداء عامل مساهم في نتائج المسح، تم إجراء أقل قدر من التحسينات على ممارسات التوظيف وإدارة الأداء.

14-السياسة والسياسات العامة : يشتكي أصحاب العمل في جميع القطاعات من، أن الأنظمة والسياسات الحكومية تحابي القطاع العام بدلاً من توفير بيئة مناسبة يمكن للقطاع الخاص أن ينمو فيها. ويلوم أصحاب العمل الحكومة على التدخل الشديد في بعض الجوانب وعدم وجود الضوابط اللازمة لمواجهة الفساد والرشوة التي تؤثر على جميع نواحي ممارسة الأعمال التجارية. في جميع القطاعات الاقتصادية.

الاستنتاجات

1-تبين من تحليل الناتج المحلي ان العراق يعاني من اختلالات هيكلية اذا يبلغ متوسط مساهمة النفط 55.1% ،ولا تشكل الأنشطة الانتاجية كقطاع الزراعة والبناء والتشييد والصناعة التحويلية جميعها إلا حوالي 8% فقط من إجمالي الناتج المحلي ،وهذا يعني ان العراق يهيمن علية الطابع الريعي.

2-تبين من تحليل هيكل القوى العاملة في العراق ان حوالي 75% من العمال يتم استيعابهم في قطاع الخدمات، اما القطاع الزراعي يوظف اقل من 10% من قوة العمل ، بينما يوظف قطاع الصناعة 10-15 % من اجمالي القوى العاملة واغلبهم من الذكور.

3- تبين من خلال تحليل هيكل القوى العاملة ان القطاع العام يوظف 39% من اجمالي القوى العاملة في العراق بينما القطاع الخاص يستحوذ على ما يقارب 40-50 % من القوى العاملة.

4-تبين من تحليل الانفتاح التجاري أن اقصى نسبة له كانت في عام 2004 بلغت 119.6 بسبب الاعتماد الكلي على الاستيرادات.

5-تبين من تحليل التحولات الديموغرافية ان التوزيع بين الريف والحضر وصل الى نسبة (69.8%) حضر مقابل (30.2%)في الريف من أجمالي سكان العراق.

6-تبين من تحليل الطلب على العمل في العراق انه يتأثر بعدد من العوامل مثل التطور التكنلوجي والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري والتكوين الرأس مالي وغيرها.

7-الطلب على العمل في الأمد القصير قليل المرونة بينما في الأمد الطويل اكثر مرونة لأنه قابل للتغيير.

8-يستوعب القطاع الخاص حوالي 60% من القوى العاملة في العراق ، في مشاريع القطاع الخاص المنظم وغير المنظم. وعانى هذا القطاع من أهمال كبير بعد عام 2003، في ظل استمرار هيمنة القطاع العام بالإضافة الى تدهور بيئة الاستثمار نتيجة للوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي، وسياسة الاستيراد المفتوح، وتدهور البنية التحتية، وهروب رأس المال.

9-تواجه انشطة القطاع غير المنظم. عدداً لا يحصى من المشاكل التي تحد من قدرتها على التوظيف. فهي غير قادرة على الوصول إلى الخدمات المالية وغير المالية، وهي تجمع بين مساوئ وسلبيات القطاع غير المنظم، والمشاكل التقليدية التي يوجهها القطاع الخاص ذاته. و إن سمة العمل غير المنظم هي احدى القضايا الرئيسة التي تتحكّم بطبيعة ومحتوى «بنية» القطاع الخاص في العراق، وتكرّس اختلالاته الرئيسة.

التوصيات

1-يجب ان تبنى سياسات واستراتيجيات التشغيلية المستقبلية في العراق على نتائج الدراسات العلمية والتي تولت مهمة قياس وتحديد العوامل المؤثرة على الطلب على العمل وقياس المرونة التشغيلية للأنشطة الإنتاجية والخدمية الطلب على العمل حسب القطاعات

2-يجب مراعاة المرونة التشغيلية لقطاعات الاقتصاد العراقي عند صياغة سياسات واستراتيجيات التشغيلية المستقبلية في العراق التي اكدت على انخفاض المرونة التشغيلية لقطاعات الاولية وهي كل من القطاع النفطي والزراعة وارتفاعها في كل من قطاع الصناعة التحويلية والخدمات.

3-ضرورة ان يكون تركيز سياسات التشغيل على خلق فرص العمل للعاطلين من السكان، وزيادة مستويات التشغيل من خلال الأنشطة المنتجة، والمريحة للقطاع الخاص، من خلال اتخاذ الاجراءات الكفيلة

بتشجيع انشطة القطاع الخاص في مجالات مثل الزراعة والصناعة والتكنولوجيا والخدمات وانشطة القطاع غير المنظم لزيادة مستوى الطلب على العمل في العراق من خلال ما يأتي:-

أ- دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي ترتبط مدخلاتها الرئيسة بالمنتجات الزراعية، القادرة على تأمين إحلال سريع للسلع المصنعة، ونصف المصنعة، للإيفاء بمتطلبات زيادة معدلات النمو في أنشطة الصناعات الخفيفة.

ب- توفير البنى التحتية البسيطة والضرورية المرتبطة بالنشاط الزراعي القائم، والنشاط الصناعي القادر على استئناف نشاطه على الفور.. كالنقل، والخزن، وأنظمة التصرّف بالفائض، وتسهيل التسويق، وتوفير الوقود، والكهرباء.. وغيرها من المتطلبات.

ت- اتخاذ اجراءات سريعة، لا تتطلب أطر قانونية معقدة، وبإمكانها، وبسرعة، أن تكون معزّزة لأنشطة القطاع الزراعي، وبعض أنشطة القطاع الصناعي القادرة، وعلى الفور، على التعويض عن الكثير من السلع المستوردة المناظرة.

ث- تقديم دعم حكومي مقنّن، ومحدود، وسريع، يستهدف الفلاحين - المنتجين الأكثر هشاشة في مواجهة الأزمات.

ج-قيام المنافذ الحدودية كافة، والجهات الأمنية، والجهات الأخرى، بالتشديد على إجراءات حماية المنتج الزراعي المحلي، والالتزام الصارم بذلك.

4- تطبيق أنظمة تشغيل الشباب في القطاع الزراعي، المعمول بها في دول أخرى كثيرة، والتي كان معمولاً بها في العراق، من خلال تخصيص الأراضي المناسبة لممارسة هذا النشاط (بدلاً من السماح بتجريفها، وتحويل «جنسها من أراض زراعية إلى أراض سكنية) .. وتوفير الحد الأدنى من متطلبات ممارسة النشاط

5- إعادة تشغيل المشاريع الصناعية المتوقفة عن العمل حالياً، والقادرة على استئناف نشاطها على الفور.. من خلال توفير المتطلبات الأساسية لتسهيل استئناف التشغيل (مثل تقديم جميع تسهيلات التمويل، وتقديم تسهيلات وحوافز لاستيراد المستلزمات الصناعية للمشاريع التي يتم تشغيلها على الفور، استثناء من التعليمات والقيود والضوابط الحكومية التي تحول دون ذلك).

6 - دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، المناظرة، التي يتم استيرادها حالياً .

- توفير الدعم الحكومي الضروري للقطاع الصناعي الخاص، وتصميم أنظمة الدعم هذه بعناية شديدة ليكون الدعم فاعلاً ومنصفاً ، ومُعزّزاً للتنافسية، مع تحسين الاستهداف.

7-توفير الأمن والحماية اللازمة للمشاريع والمعامل، والعاملين فيها، والمالكين لها، بعد استئناف التشغيل.

8- تنفيذ «الاستراتيجية الصناعية»، بتفاصيلها كافة، واستناداً إلى الأولويات الواردة فيها، ووضع أكثر برامجها كفاءة موضع التطبيق.

9-ضرورة السماح بتدفق الاستثمارات الأجنبية وتوفير بيئة آمنه ومستقرة للمستثمرين عن طريق تحسين الأطر القانونية وتبسيط الإجراءات ،لما لهذه الاستثمارات من فائدة في جذب رؤوس الأموال الى الداخل وتوفير فرص العمل للشباب والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني.

10-يجب التركيز على تحسين سوق العمل وتوفير فرص عمل متكافئة للجميع، مع تعزيز شروط العمل العادلة وحقوق العاملين. كما ينبغي دعم تحديث نظام التقاعد لضمان الأمان الوظيفي على المدى الطويل للعمال. وبالتالي، يهدف هذا المحور إلى إنشاء سوق عمل ديناميكي وشامل يتيح فرص عمل منصفة ويساهم في تقليص الفجوة في المهارات.

11.ضرورة الاهتمام بتدريب وتأهيل العمال لأن التدريب يعد عنصرًا أساسيًا في جميع مراحل التوظيف لكل الموظفين. فهو ضروري من أجل ضمان مواكبة التطور التقني وبيئة العمل المتغيرة.

12- اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحفيز الشباب على تأسيس مشاريعهم الخاصة عن طريق توفير قروض ميسرة، حيث تمنح هذه البرامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرصة للحصول على التمويل اللازم من أجل بدء أعمالهم في مرحلة تطوير الابتكار. وتعد هذه المبادرة ضرورية لتعزيز النمو المستدام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتسهم في تنشيط التجارة والاقتصاد في الأماكن التي تعاني من نقص في هذه الموارد.

13-مساعدة العاملين في التغلب على المشكلات الشخصية والمشاكل في داخل العمل التي قد تؤثر بشكل سلبي على أداء العمل وإنتاجية الفرد.
14-التركيز على التعليم المستمر أذ أن التعليم المستمر يوفر للأفراد فرصة لاكتساب مهارات جديدة وتعزيز مهاراتهم الحالية. ويساعدهم بالاطلاع على آخر التطورات في المهن التي يعملون بها وهذه المعرفة تمكن الأفراد من التكيف مع المتطلبات المتغيرة.

المصادر REFERENCES

1. أحمد حقي اسماعيل، تداعيات تغير سعر صرف الدينار العراقي في تقلب قوته الشرائية للمدة 2020-2004،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة احدى وعشرون / العدد 77، الجامعة المستنصرية،2023.
2.أحمد محمد حسين، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل في مصر في أطار نموذج ARDL ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2023.
3. الهام خزعل ناشور، تقييم المؤشرات الاقتصادية لأداء سوق العمل في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 33 ، العراق، جامعة البصرة، 2017 .
4.التقرير الوطني لنهج النظم من اجل تحسين نتائج التعليم،2013.
5. بن خالدي فضيل، اثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر للفترة 1980-2017،مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 2/15،الجزائر ، 2019.
6.جمهورية العراق،وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية.
7.جمهورية العراق، البنك المركزي النشرات الاحصائية السنوية خلال المدة (2004-2022)بغداد، مديرية العامة للاحصاء والابحاث.
8. جمهورية العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء مسح القوى العاملة، 2021.
9.جمهورية العراق ،البنك المركزي النشرات الاحصائية السنوية خلال المدة (2004-2022)بغداد، مديرية العامة للإحصاء والابحاث.
10.جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، هيئة الاحصاء ونظم المعلومات.
11.جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية(2018-2022)،العراق،2018.
12.حسين عطوان مهووس معارج ، سعر صرف الدينار ما بين الاحتياطات ومتطلبات الاستقرار في العراق للمدة 1990 - 2013 ،العراق، جامعة بغداد ، 2015.
13.تقرير التنمية المستدامة،2020،
14.تقرير التنمية الوطنية،2020.
15.فردريك تلون الاقتصاد الجزئي، ترجمة وردية واشد ،الطبعة الأولى المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، عمان ، 2008.
16.عبد اللطيف حمريط واخرون، العوامل المؤثرة على الطلب على القوى العاملة في الجزائر باستخدام نماذج ARDL وNARDL ،مجلة الاستراتيجية والتنمية ،المجلد 11 العدد 2،الجزائر ،2021.
17.عبد الله حيدر جواد ،تأثير الاستثمار المحلي على البطالة في العراق للمدة (2004-2021)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثانية والعشرون العدد80 ، العراق ، 2024.
18.عبد الرزاق بني هاني ،مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الاردن ،2014.
19.عطا الله بن مسعود وعمور عبد الحميد، تحليل العلاقة بين الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر-دراسة قياسية خلال فترة (2000-2016)،مجلة دفاتر اقتصادية، العدد02 (2019)، الجزائر.
20.عماد الدين احمد المصبح ،محمد عبد الكريم المرعي ،العوامل المؤثرة في الطلب على القوى العاملة في بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2011،مجلة الباحثين الاقتصادي،2014/العدد2،المملكة العربية السعودية.
21.صاحب نعمة العكايشي واخرون، سياسة التوظيف في العراق للفترة من (2003 إلى 2012) إشكاليات وتحديات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثانية عشر المجلد الرابع عشر العدد(38)، جامعة الكوفة ، 2016.
22.ماهر ماجد صبحي، تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2020 ، ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الحادية والعشرون / العدد 78، العراق،جامعة الفلوجة،2023.

23.مالكي مصطفى واخرون ،محددات الطلب على العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2019،مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 2/2021،الجزائر.
24.منال عفان، محددات الطلب على العمل في مصر في الأجلين القصير والطويل للفترة 1975-2016،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثاني المجلة الخامس والخمسون، مصر،جامعة الاسكندرية ، 2018.
25.ماجد بن عبد الله المنيف ، مبادىء الاقتصاد التحليل جزئي ، الطبعة الخامسة العبيكان للنشر ، المملكة العربية السعودية،2021.
26.مدحت القريشي ، اقتصاديات العمل ، الطبعة الاولى دار وائل للنشر، الاردن،2007
27.مؤتمر العمل الدولي،2008
28.محمد احمد الافندي ،النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة ،الطبعة الاولى ،الأمين للنشر والتوزيع ،صنعاء،2012.
29.منظمة العمل الدولية، تشخيص الاقتصاد الغير منظم ،العراق ،2021.
30. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تقييم سوق العمل وتحليل المهارات العراق واقليم كوردستان،2019.
31. وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء ، 2021.
32.يوسف عبد علي الاسدي واخرون، اقتصاد العمل ماهية وخصائصه، الطبعة الاولى ،مؤسسة البصرة للطباعة والنشر، العراق ،2018.
33. Orley C. Ashenfelter& David Card. handbook of labor economics,british librar cataloguing in publication data,1986.